



أثر العمالة الوافدة على الصحة العامة والنسيج الاجتماعي في ليبيا دراسة تحليلية

أمال ونيس الصقر - قسم الصحة العامة - كلية العلوم والتكنولوجيات الطبية طرابلس -
segeramalsager@gmail.com

فاطمة مفتاح المنتصر - قسم الصحة العامة - كلية العلوم والتكنولوجيات الطبية طرابلس -
fatmaalmzdawif@gmail.com

سندة الخطاب النائي - قسم الصحة العامة - كلية العلوم والتكنولوجيات الطبية طرابلس -
hnsndaalhttab@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/12/8 - تاريخ المراجعة: 2025/12/19 - تاريخ القبول: 2025/12/20 - تاريخ للنشر: 2026/1/20

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية قضية العمالة الوافدة غير الشرعية في ليبيا، وما تحمله من تداعيات متعددة الجوانب، لا سيما في مجال الصحة العامة والنسيج الاجتماعي. في ظل نفاق هذه الظاهرة تزايد القلق من تأثيراتها السلبية على صحة المواطنين نتيجة احتمال نقل أمراض معدية وخطيرة بالإضافة إلى التأثير على العادات والسلوكيات الاجتماعية، خاصة في البيئات المنزلية التي تشهد تواجدً مباشرًا للعمالة الوافدة.

وتعتبر دراسة أثر العمالة الوافدة على الصحة العامة والنسيج الاجتماعي في ليبيا من الموضوعات الهامة التي تستحوذ على اهتمام بالغ من قبل المهتمين بالشؤون الاجتماعية والصحة العامة، كما تبرز الورقة أهمية دراسة هذه المشكلة التي تهدد المجتمع من جميع النواحي وخصوصاً الصحية والاجتماعية وأيضاً الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك التعرف على مجالات العمل التي يمارسها المهاجرون في ليبيا، مع اعتبارهم ليبيا كمحطة عبور لهم نحو أوروبا مما أدى إلى تزايد اعدادهم بطريقة غير شرعية حيث تستعرض في هذه الدراسة تأثيرات العمالة الوافدة على المجتمع الليبي من خلال دراسة حالة الصحية والاجتماعية والاقتصادية والتأكيد على التحديات التي تواجه إدارة سوق العمل في ظل وجود نسبة عالية من العمالة غير القانونية وتأثير ذلك على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

Abstract:

This study explores the impact of foreign labor on public health and social cohesion in Libya — a topic of growing concern among health and social policy experts. In recent years, Libya has witnessed a significant influx of migrant workers, many of whom have entered the country through irregular channels, raising questions about their health status and the potential spread of infectious diseases. Additionally, the increasing presence of foreign labor in households and communities has introduced behavioral and cultural shifts that may conflict with local values and traditions.

The paper aims to investigate both the direct and indirect effects of foreign labor on public health systems and the broader social fabric of Libyan society. It also seeks to analyze the economic, health, and cultural dimensions of this phenomenon, highlighting the challenges and risks it poses. Furthermore, the study proposes evidence-based recommendations and

policy interventions to mitigate negative impacts while exploring possible benefits of regulated labor migration. This research contributes to a deeper understanding of the intersection between migration, health, and society, and offers practical insights for decision-makers and stakeholders in Libya.

المقدمة:

تعد قضية العمالة الوافدة من أبرز القضايا التي تشغّل بال صناع القرار والمهتمين بالصحة العامة والشؤون الاجتماعية في ليبيا، لا سيما في ظل دخول أعداد كبيرة من هذه العمالة بطرق غير شرعية. وتكمّن خطورة هذه الظاهرة فيما تحمله من تهديدات صحية تتمثل في انتشار بعض الأمراض المعدية، إلى جانب الآثار الاجتماعية المتمثلة في تراجع بعض القيم والسلوكيات الأصلية في المجتمع الليبي.

منذ عام 2011 تحولت ليبيا إلى بلدٍ عبور ومقصد لآلاف من المهاجرين العاملين من بلدان إفريقيا وجنوب آسيا. تشير تقديرات منظمات مثل UN/OM/DTM إلى وجود بين مئاتآلاف إلى ما يقارب ثمانمائة ألف مهاجر في فترات متقاربة؛ وهو رقم متقلب حسب جولات التتبع. وجود هذه الكثافة السكانية المؤقتة وال دائمة يؤثّر على الخدمات العامة، لا سيما الصحة، وعلى بنية المجتمع المحلي وتسارع حكومة الليبية المؤقتة لتفعيل خطتها الرامية إلى ضبط إيقاع سوق العمالة الأجنبية وتعاني ليبيا بشكل ملحوظ من تدفقات واسعة لأفواج المهاجرين عبر حدودها المترامية، وتقول إنها تسعى دائماً بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة إلى إعادةهم طوعياً إلى دولهم، أو إلى دولة مستضيفة.

(<https://aawsat.com>)

ونستعرض في هذه الدراسة واقع العمالة الوافدة في ليبيا حجمها، وأسباب تزايدتها، وطرق دخولها (خصوصاً غير الشرعية) التوزيع الجغرافي وال المجالات التي تنشط فيها هذه العمالة والتأثيرات الصحية للعمالة الوافدة وانتشار بعض الأمراض المعدية بسبب غياب الفحوص الطبية والتنظيم الصحي.

والتأثيرات الاجتماعية والثقافية وتغيرات في العادات والسلوكيات داخل الأسر الليبية بسبب التفاعل المباشر مع العمالة الوافدة والأثر الاقتصادي للعمالة الوافدة غير القانونية وتأثيرها على فرص العمل للمواطنين من خلال العمل غير المنظم وما يسببه من خسائر اقتصادية للدولة والتحديات التي تواجه الدولة في إدارة الملف مع ضعف الرقابة، وغياب التشريعات أو عدم تفعيلها.

مع وضع بعض مقتراحات لمعالجة المشكلة من خلال هذه الدراسة، مثل تقنين العمالة، أو تفعيل الفحوص الطبية، أو تعزيز الرقابة على سوق العمل وكذلك الحد من الهجرة غير الشرعية.

الكلمات المفتاحية: العمالة الوافدة، الصحة العامة، النسيج الاجتماعي، الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا، الأمراض المعدية، التماسك المجتمعي، سوق العمل، التغيرات الثقافية، الاستقرار الاجتماعي.

الإطار العام للدراسة:

1.1 مشكلة الدراسة:

تزايد أعداد العمالة الوافدة غير الشرعية في ليبيا يشكل تحدياً مباشراً للصحة العامة، ويؤثّر بشكل سلبي على النسيج الاجتماعي من خلال إدخال عادات وسلوكيات دخلية على الثقافة المحلية.

ولقد قدرت منظمة الهجرة الدولية عدد المهاجرين واللاجئين في ليبيا بنحو 787,000 شخص خلال عام 2024. وفيما يتوجه البعض إلى ليبيا بحثاً عن العمل، ينطلق منها آخرون في محاولة لعبور البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا.

وتتلاشى فرص حصولهم على الرعاية الصحية عندما تدعوا الحاجة لأن معظمهم لا يحملون أوراق ثبوتية بسبب الهجرة الغير شرعية. (عبدالفتاح، 2020)

حيث تسعى دراسة محمود عمر "المهجرة الدولية الوافدة في ليبيا": دراسة ميدانية إلى وصف وتشخيص وفهم ظاهرة الهجرة الدولية الوافدة إلى ليبيا، مع التركيز على الظروف التي تدفع الأفراد للهجرة والمشكلات التي يواجهونها أثناء إقامتهم في ليبيا. (محمود: 2023، 6) بينما بينت دراسة سعاد فرج شبيك "الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي"، جامعة بنغازي، تأثير الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي، مشيرة إلى تحول ليبيا من دولة عبور إلى مركز استقرار للمهاجرين، مما أدى إلى تنامي ظواهر اجتماعية سلبية (سعاد: 2022، 4)

وتشير دراسة دليلة مصباح حامد "الآثار الاجتماعية والثقافية للعمالة الوافدة في المجتمع الليبي: دراسة ميدانية بمدينة سرت (دليلة: 2021)

تستعرض الدراسة تأثير العمالة الوافدة على القيم والعادات في المجتمع الليبي، خاصة بعد ازدهار قطاع النفط واستقطاب أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية.

أوضحت دراسة عبد الرزاق عبد الله عوض "المهجرة الوافدة وعلاقتها بتغيير القيم الاجتماعية" دراسة ميدانية على مدينة الكفرة هدفت الدراسة إلى تحليل التأثيرات الصحية للعمالة الوافدة غير الشرعية على المجتمع الليبي، حيث ركزت هذه الدراسة على العلاقة بين الهجرة الوافدة وتغير القيم الاجتماعية في مدينة الكفرة، مشيرة إلى تأثير العمالة الوافدة على النسيج الاجتماعي المحلي. (عبد الرزاق: 2020)

بينما أوضحت دراسة محمد عبد المحسن، عبد المنعم الغوبيل "ظاهرة استخدام عاملات المنازل في الأسرة الليبية": دراسة ميدانية على عينة من ربات الأسر بمدينة زليتن بقسم علم الاجتماع كلية الآداب، الجامعة الأسمورية الإسلامية، تسلط الدراسة الضوء على ظاهرة استخدام عاملات المنازل وتأثيرها على الأسرة الليبية، مشيرة إلى التغيرات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (محمد، عبد المنعم: 2019، 8)

1.2 أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول إحدى القضايا الحيوية والمعقدة في السياق الليبي، وهي أثر العمالة الوافدة على الصحة العامة والنسيج الاجتماعي، لا سيما في ظل الأوضاع الأمنية والسياسية المتغيرة، والافتتاح الحدودي الذي أدى إلى دخول أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، في أغلب الأحيان بطرق غير قانونية.

تتجلى أهمية هذه الورقة فيما يلي:

1. **الصحة العامة:** تسلط الضوء على المخاطر الصحية المرتبطة بالعمالة الوافدة، خصوصاً ما يتعلق بانتقال الأمراض المعدية والوبائية، نتيجة لغياب الفحوصات الطبية المنظمة.
2. **النسيج الاجتماعي:** تبحث في مدى تأثير وجود هذه العمالة على العادات والقيم الاجتماعية، ودورها في إحداث تحولات سلوكية داخل الأسرة والمجتمع، خاصة في حال التعامل مع القريب كاستخدامهم في المنازل.
3. **صنع السياسات:** توفر هذه الدراسة أساساً علمياً يمكن أن يعتمد عليه في وضع سياسات وطنية للحد من التأثيرات السلبية وتعظيم الفوائد المحتملة للعمالة الوافدة، خاصة في ظل الحاجة لبعض الخبراء الأجانب في سوق العمل الليبي.
4. **سد الفجوة البحثية:** تعالج الورقة نفذاً في الدراسات المحلية التي تناولت الموضوع من منظور شامل يجمع بين الصحة العامة والأبعاد الاجتماعية والثقافية.

5. تعزيز الأمن المجتمعي: من خلال دراسة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية، تسهم الورقة في طرح توصيات قد تدعم الاستقرار والتماسك المجتمعي في وجه التغيرات الديمغرافية الناتجة عن هذه الظاهرة

1.3 أهداف الدراسة:

1. الكشف عن التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للعاملة الوافدة على الصحة العامة في ليبيا.
2. التعرف على كيفية تأثير العاملة الوافدة على النسيج الاجتماعي والتماسك المجتمعي في المناطق الحضرية والريفية.
3. تحديد السياسات والتدخلات الممكن تطبيقها للحد من الآثار السلبية وتعزيز الفوائد المشتركة.

4.1 التساؤلات الدراسية:

1. ما التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للعاملة الوافدة على الصحة العامة في ليبيا؟
2. كيف تؤثر العاملة الوافدة على النسيج الاجتماعي والتماسك المجتمعي في المناطق الحضرية والريفية؟
3. ما السياسات والتدخلات الممكن تطبيقها للحد من الآثار السلبية وتعزيز الفوائد المشتركة؟

5.1 حدود الدراسة:

تحدد هذه الدراسة ضمن الحدود التالية:

1. الحدود الموضوعية:

تركز الدراسة على تحليل أثر العاملة الوافدة غير الشرعية على الصحة العامة والنسيج الاجتماعي في المجتمع الليبي، ولا تمتد لتشمل الجوانب السياسية أو الأمنية إلا بما يخدم أهداف الدراسة.

2. الحدود المكانية:

تقصر الدراسة على بعض المناطق في ليبيا التي تشهد تواجدًا مكتفياً للعاملة الوافدة، وخاصة المناطق الحضرية الكبرى مثل طرابلس وبنغازي ومصراتة.

3. الحدود الزمنية:

تم إجراء الدراسة خلال العام الأكاديمي 2024-2025، مع الاعتماد على بيانات وإحصائيات متاحة خلال السنوات الخمس الأخيرة.

4. الحدود البشرية:

تقصر عينة الدراسة على المواطنين الليبيين المتاثرين مباشرة بوجود العاملة الوافدة، بالإضافة إلى عينة من العاملين في القطاع الصحي والاجتماعي.

6.1 - الإطار النظري / مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

1. العاملة الوافدة: بأنها: (كل شخص يهاجر أو هاجر من بلد إلى آخر بغية شغل وظيفة ما بخلاف عمل لا يكون لحسابه الخاص ويشمل أي شخص يقبل قانوناً بوصفه عامل مهاجر أو يستثنى من ذلك كلاً من عمال الحدود والبحر، القادمين بقصد التدريب والتعليم، الفنانين والأشخاص الذين يمارسون مهنة حرفة ودخلوا البلد لفترة قصيرة)

(حوار: 2025، 353)

2. الهجرة: هي الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو الجماعة (عبد الوهاب: 2009، 67) وتنقسم إلى:

أ- الهجرة القانونية (الشرعية): (هي تلك الهجرة التي تتعلق بانتقال الفرد أو الجماعة والتي تتطلب على القيام بمجموعة من الإجراءات المسبقة للدخول إلى إقليم الدولة المستقبلة من خلال الحصول على تأشيرة الدخول).

(فایزة: 2016، 20)

بـ- الهجرة غير الشرعية: بأنها (الهجرة الغير النظامية كما تسميتها منظمة الهجرة الدولية فهي تتعلق بالحركة والانتقال خارج الأطر القانونية (الشرعية) بين الدول المرسلة والمستقبلة أو تلك الدول التي تكون بمثابة طريقاً للعبور أو المرور). (أسعد: 2021، 16)

3. الصحة العامة: تم تعريفها من قبل منظمة الصحة العالمية بأنها (حالة من اكتمال السلامа بدنياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض أو العجز). (<https://www.who.int>)

4. النسيج الاجتماعي: يعرف النسيج الاجتماعي بأنه مجموعة العلاقات والروابط التي تربط بين الأفراد والمجتمعات؛ كما يعبر عن مدى تفاعل أفراد المجتمع مع بعضهم البعض، ويكون أكثر قوّة ومرنونّة عندما يكون التفاعل بين الأفراد إيجابياً وحضارياً، وفي نفس الوقت يكون النسيج ضعيفاً في حال وجود الخلافات أو الصراعات بين الأفراد، أو عند فقدان أحد أفراد هذا المجتمع، أو في حال وجود مشاكل مجتمعية أو انتشار للجرائم وال مجرمين وما إلى ذلك. (عبد الفتاح: 2020،)

5. الأمراض المعدية: هي حالات مرضية تسببها كائنات دقيقة مرضية مثل البكتيريا والفيروسات والطفيليات والفطريات، وتنتقل هذه الأمراض من شخص لآخر، أو من حيوان إلى آخر، أو من حيوان إلى إنسان، أو عبر نوافل مثل لدغات الحشرات.(وهو ذاك المرض الذي يمكن أن يصيبك عدواه من شخص إلى آخر ، نتيجة انتقال أحد العوامل البيولوجية إليك). (مارتا إل وأين : 2020)

7.1 -أسباب الهجرة ودوافعها: تتعدد الأسباب الرئيسية للهجرة وهي أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية ترجع في المقام الأول لدول المهاجرين وبال مقابل تعد الأسباب الاقتصادية والاجتماعية مصدر جذب في الدول المضيفة (محمد، 2008) ومن دوافع الهجرة الأزمات السياسية أو الدينية التي تؤدي إلى الهجرة أو طرد الجماعة وتشحيع الهيئات الرسمية للنازحين والوافدين العنف وما ينشأ عنه من هجرات إجبارية كتهجير الزنوج الأفريقيين قسراً إلى عالم جديد والنمو السكاني وأيضاً الأزمات الاقتصادية والعوامل السياسية لها إثر كبير مباشر على الهجرة فالحرب والصراعات الأهلية وعدم الاستقرار السياسي تأتي في مقدمة الأسباب. (محمد، 2017: 122)

التأثيرات الاجتماعية والثقافية للعمالة الوافدة:

- **تأثير على التركيبة الديموغرافية:** حيث أن العمالة الوافدة تكون من خلفيات ثقافية ودينية مختلفة مما يؤدي هذا التدفق إلى تغييرات في التركيبة الديموغرافية. (Martin S. 2018, 44)

- **تأثير على التواصل والاندماج:** قد تؤدي العمالة الوافدة إلى زيادة التواصل الاجتماعي والتبادل الثقافي وأيضاً يمكن أن يكون التواصل بين الثقافات سبباً للتوترات والصراعات وأيضاً هناك تأثير على القيم والمعتقدات وأيضاً تحولات في مستويات وجهات التماس الاجتماعي والتضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع الليبي.

التأثيرات الاقتصادية للعمالة الوافدة:

- **تأثير على سوق العمل:** حيث يعمل تدفق العمالة الوافدة عاملاً هاماً في تحديد توازن سوق العمل في ليبيا فبزيادة عدد العمالة الوافدة يمكن ان تتأثر فرص العمل للمواطنين المحليين مما يؤدي إلى بعض الأحيان إلى زيادة معدلات البطالة.
- **تأثير على الإنتاجية والأجور:** قد يؤدي وجود العمالة الوافدة إلى زيادة الإنتاجية في بعض القطاعات وذلك بسبب توفر القوى العاملة الإضافية.

- تأثير على التنمية الاقتصادية: تجذب الشركات الأجنبية العمالة الوافدة للعمل في المشاريع والمصانع التي تديرها يمكن أن يؤدي زيادة الاستثمارات إلى نمو اقتصادي أكبر وتطوير البنية التحتية وتحسين فرص العمل للمواطنين المحليين.
- تأثير على التوازن التجاري: قد يؤدي زيادة تدفق العمالة الوافدة إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات في السوق المحلي مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة واردات البلاد وتقافز التجارة الخارجية يجب أن يتم إدارة هذا التأثير بعناية لضمان عدم تأثيره السلبي على توازن الميزان التجاري والاقتصاد الوطني.

الاجراءات المنهجية:

1. نوع البحث والمنهج المستخدم: يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي ويعتبر هذا النوع من المناهج التي بواسطتها يمكن الحصول على المعلومات والحقائق المتعلقة بموضوع البحث الحالي.
2. أدوات البحث: اعتمدت الباحثات على استمرارة الاستبيان في جمع البيانات والمعلومات لتحقيق أهداف البحث وتم تصميمها بعد الاطلاع على الابحاث النظرية والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية.
3. عينة الدراسة وحجمها: تتمثل عينة البحث في 250 مشاركاً من المواطنين الليبيين، تم اختيارهم بطريقة منهجية لضمان التمثيل المناسب لمختلف المناطق. وقد تم توزيع الاستبيان على جميع المشاركين، إلا أنه تم استبعاد خمس استبيانات لعدم استيفائها شروط البحث، ليصبح العدد النهائي للعينة المستخدمة في التحليل 245 مشاركاً. تم توزيع المشاركين على المدن الكبرى مثل: طرابلس، مصراته، سبها، ومدن أخرى متعددة. ويساعد هذا التوزيع الجغرافي على الحصول على بيانات شاملة تعكس الفروقات المحتملة بين المناطق من حيث الخبرات، الثقافة، والتأثيرات الاجتماعية والصحية لعينة الليبية المدروسة.

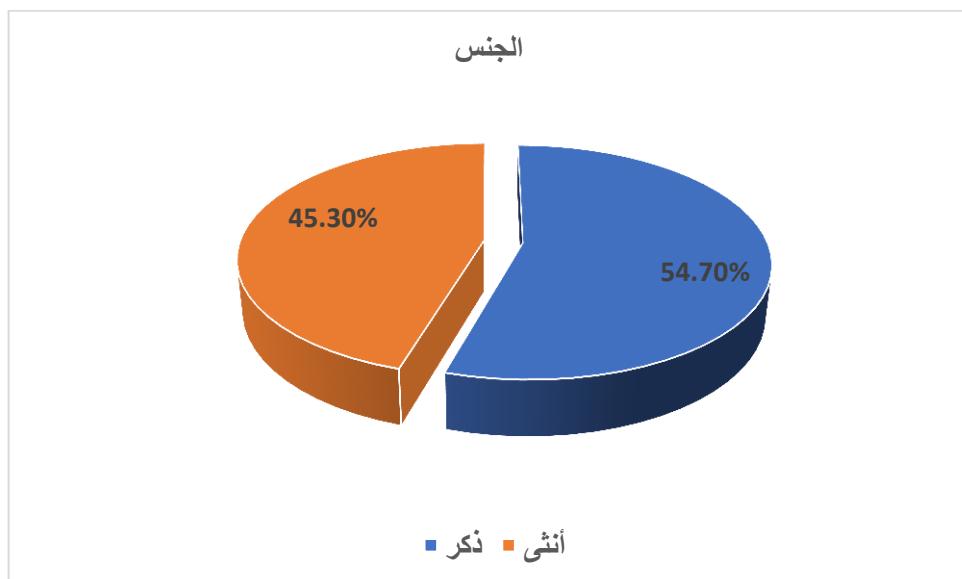
أولاً: البيانات الديموغرافية والمؤشرات الإحصائية الوصفية لعينة الدراسة

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

يُظهر الجدول (1) والشكل (1) أدنى التوزيع التكراري والنسبة لأفراد العينة بناءً على متغير الجنس، حيث بلغ إجمالي حجم العينة $n = 245$ فرداً. يُظهر التوزيع التكراري والنسبة للعينة المدروسة أن الذكور يشكلون الأعلى تكراراً بعدد 134 فرداً (54.7%)، بينما تمثل الإناث 111 فرداً (45.3%)، مما يُظهر توازناً نسبياً بين الجنسين هذا يشير إلى أن العينة ليست منحازة بشكل كبير تجاه جنس معين، مما يعزز إمكانية تعميم النتائج على المجتمع الإحصائي بدرجة مقبولة من التمثيل، مع الأخذ في الاعتبار وجود تفاوت طفيف لصالح الذكور.

الجدول رقم (1) التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب متغير الجنس

الفئات العمرية	عدد المشاركين	النسبة %
ذكر	134	54.7
أنثى	111	45.3
المجموع	245	100



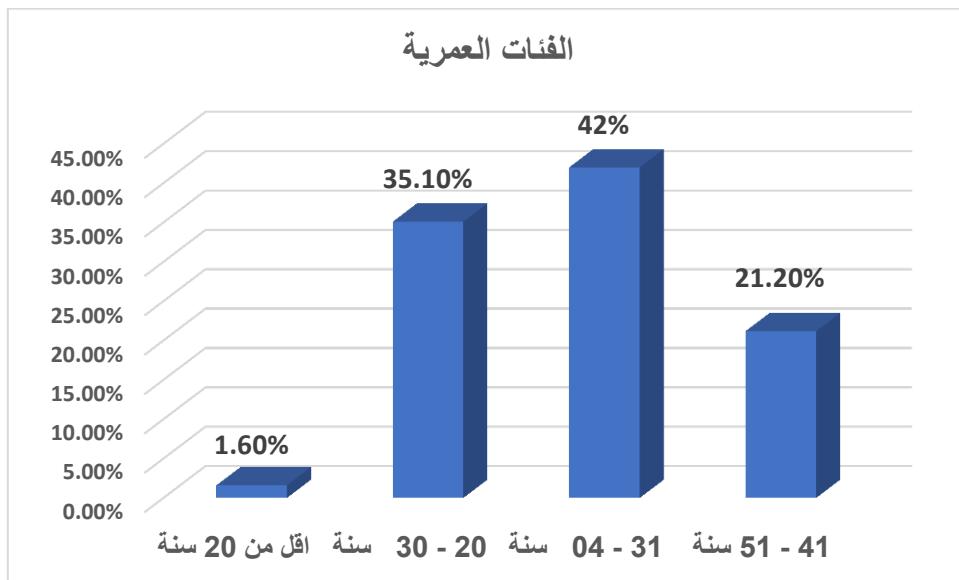
شكل (1): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

توزيع عينة الدراسة حسب الفئات العمرية

أظهرت النتائج في الجدول (2) والشكل (2) أن الفئة العمرية "31-40 سنة" تمثل النسبة الأكبر بين أفراد العينة، حيث بلغت نسبتها 42.0%， تليها الفئة العمرية "20-30 سنة" بنسبة 35.1%， ثم الفئة "41-50 سنة" بنسبة 21.2%. في حين لم تتجاوز نسبة المشاركين الأقل من 20 سنة 1.6%. يشير هذا التوزيع إلى تركيز العينة في فئة الشباب ومنتصف العمر، وهي سمة متوقعة في العديد الدراسات الاجتماعية والميدانية المعاصرة. هذا التوزيع يتافق مع العديد من الدراسات السابقة التي أشارت إلى هيمنة الفئات العمرية الشابة والمتوسطة في المشاركة في البحوث الميدانية، مما يعزز مصداقية النتائج في هذا الإطار العمري.

الجدول رقم (2) التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب الفئات العمرية

الفئات العمرية	عدد المشاركين	النسبة %
اقل من 20 سنة	4	1.6
30 - 20 سنة	86	35.1
40 - 31 سنة	103	42.0
51 - 41 سنة	52	21.2
المجموع	245	100.0



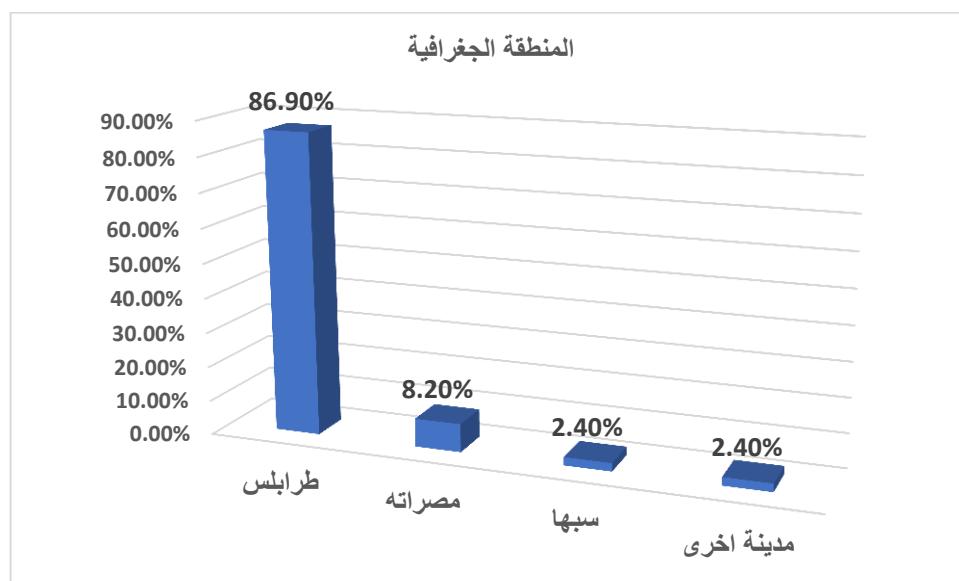
شكل (2): توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية

توزيع عينة الدراسة حسب المنطقة الجغرافية

الجدول (3) والشكل (3) يُظهر كلاً منها توزيع عينة الدراسة، التي بلغ حجمها 245 مشارك، تركيزاً جغرافياً ملحوظاً في منطقة طرابلس حيث تمثلت ما نسبته 86.9% من إجمالي العينة، بينما جاءت مناطق مصراته وبسبها ومدن أخرى بنسبة قليلة بلغت 8.2%، 2.4% على التوالي، مما يشير إلى محدودية التمثيل الجغرافي خارج النطاق الحضري الرئيسي، وهو ما يستدعي الحيطة عند تعليم النتائج على المستوى الوطني ويُوصى في الدراسات المستقبلية بتنبئ استراتيجية عينية تضمن تمثيلاً أكثر توازناً بين المناطق.

الجدول رقم (3) التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب المنطقة الجغرافية

المنطقة	عدد المشاركين	النسبة %
طرابلس	213	86.9
مصراته	20	8.2
بسبها	6	2.4
مدينة أخرى	6	2.4
المجموع	245	100.0



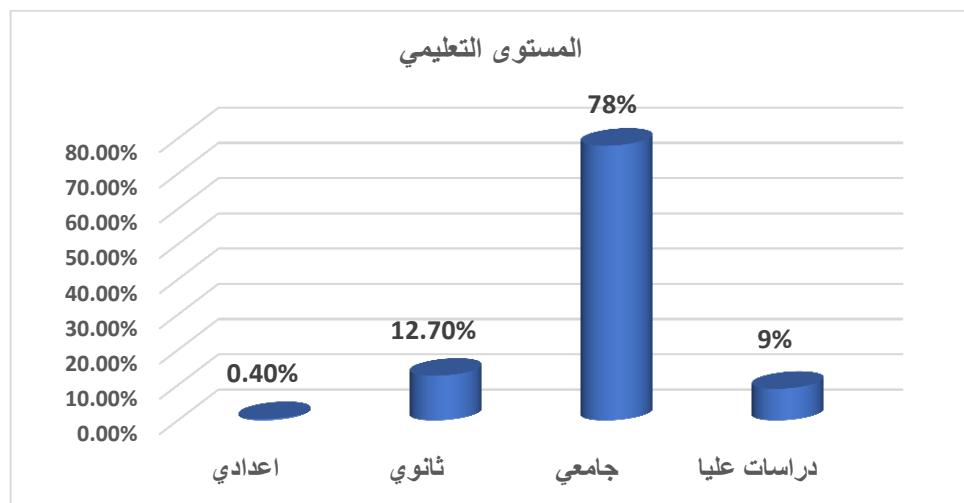
شكل (3): توزيع أفراد العينة حسب المنطقة الجغرافية

توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

يبين الجدول (3) والشكل (3) توزيع العينة البالغة 245 فرداً وفقاً للمستوى التعليمي، حيث يتبيّن أنّ الغالبية العظمى من أفراد العينة يحملون مؤهلاً جامعياً بنسبة 78.0% (191 فرداً)، يليهم الحاصلون على مؤهل دراسات عليا بنسبة 9.0% (22 فرداً)، ثم الحاصلون على مؤهل ثانوي بنسبة 12.7% (31 فرداً)، بينما لم يمثل المستوى الإعدادي سوى نسبة هامشية بلغت 0.4% (فرد واحد فقط)، مما يشير إلى أنّ العينة تتميز بارتفاع المستوى التعليمي بشكل ملحوظ، وهو ما يعزز مصداقية النتائج في الدراسات التي تتطلّب وعيًّاً أكاديمياً متقدماً.

الجدول رقم (4) التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

النسبة %	عدد المشاركين	المستوى التعليمي
.40	1	اعدادي
12.7	31	ثانوي
78.0	191	جامعي
9.0	22	دراسات عليا
100.0	245	المجموع



شكل (4): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) :

ويقصد بثبات أداة الدراسة، مدى قدرتها على إعطاء نتائج متطابقة في حال إعادة تطبيقها تحت الظروف نفسها. ولقياس ثبات 0020 وتناسق فقرات الاستبانة في كل محور من محاورها، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ. حيث يُصنف مستوى الثبات وفق هذا المعامل كضعيف إذا كانت قيمته أقل من 60%， ومقبول إذا تراوحت بين 70% و80%， في حين تُعتبر القيم التي تزيد عن 80% ممتازة. وقد ثم استخدام معامل (ألفا كرونباخ) وذلك من أجل قياس تناسق وثبات الاستبانة لكل محور من محاورها، ويُعد اختبار الثبات ألفا ضعيفاً إذا كان أقل من (60%) ومقبولاً إذا كان من (70% - 80%) وما زاد عن (80%) يعتبر ممتازاً.

معامل الثبات للاستبانة: وأظهرت نتائج حساب معامل ألفا كرونباخ للاستبانة . لكل محور على حدة . مستويات ثبات مقبولة لأغراض البحث العلمي، حيث اقتربت قيم المعامل من الواحد الصحيح. وهذا ما يؤكد توفر درجة عالية من الصدق والثبات في الأداة، يجعلها . في صورتها النهائية . قابلة للتطبيق والتحليل. وجاءت النتائج التفصيلية كما هو موضح في الجدول(5)

جدول (5) معاملات الثبات للاستبانة باستخدام طريقة (ألفا كرونباخ).

معامل الثبات	عدد الفقرات	المحور
%79.5	4	الصحة العامة
%75.0	6	النسيج الاجتماعي

تحليل نتائج الاستبيان

نظهر نتائج الجدول (6) تصورات أفراد العينة حول تأثير العمالة الوافدة على الصحة العامة في ليبيا، حيث تُبرز البيانات اتجاهًا واضحًا نحو القلق الجماعي بشأن الدور المحتمل لهذه العمالة في نشر الأمراض المعدية، والإجراءات الصحية المطبقة عليها. يلاحظ أن غالبية المشاركين (78%) يرون أن العمالة الوافدة تسهم بدرجة كبيرة في انتشار الأمراض المعدية، بينما عبرت نسبة كبيرة (74.7%) عن عدم كفاية الإجراءات الصحية لفحص الوافدين عند الدخول إلى ليبيا. كما أظهرت النتائج عدم رضا الملحوظ (93%) مجتمعين بين "غير راضٍ" و"غير راضٍ إطلاقاً") عن أداء الجهات الصحية في متابعة صحة العمالة الوافدة، بالإضافة إلى اعتقاد

الأغلبية (61%) بعدم خصوص هذه العمالة للفحوصات الطبية الكافية قبل أو أثناء الإقامة. تعكس هذه النتائج حاجة ماسة إلى تعزيز الرقابة الصحية وتطوير السياسات المتعلقة بالعمالة الوافدة لحماية الصحة العامة في ليبيا.

جدول (6) اتجاهات آراء المواطنين حول تأثير العمالة الوافدة على الصحة العامة في ليبيا

المحور الأول : الصحة العامة	الإجابة	النكرار (%)
هل برأيك تسهم العمالة الوافدة في انتشار بعض الأمراض المعدية؟	نعم بدرجة كبيرة	(78.0)191
	نعم بدرجة متوسطة	(15.5) 38
	لا أعرف	(6.5)16
هل ترى أن هناك إجراءات صحية كافية لفحص العمالة الوافدة عند دخول ليبيا؟	لا	(74.7)183
	لا أعرف	(12.7) 31
	نعم	(12.7) 31
مدى رضاك عن دور الجهات الصحية في متابعة العمالة الوافدة	غير راضٍ اطلاقاً	(72.2)177
	غير راضٍ	(20.8) 51
	راضٍ جداً	(6.9) 17
برأيك هل العمالة الوافدة تخضع للفحوصات الطبية الكافية قبل وأثناء الإقامة ؟	نعم	(4.5)11
	لا	(61.6) 151
	احياناً	(33.9) 83

القسم الثالث: تصورات المجتمع الليبي حول تأثير العمالة الوافدة على النسيج الاجتماعي والأمني وفرص العمل

بالرجوع الى بيانات الجدول (7) أظهرت النتائج على نطاق واسع أن للعمالة الوافدة تأثيراً واضحاً على القيم والعادات الاجتماعية الليبية، حيث أجاب (64.5%) من المشاركون بـ "نعم بشكل واضح". كما يربط غالبية كبيرة من المستجيبين (80%) بين وجود العمالة الوافدة وارتفاع معدلات الجريمة والمشاكل الأمنية، مما يعكس قلقاً مجتمعياً عميقاً بشأن الأمان. وعلى الصعيد الاقتصادي، يرى ما يقرب من سبعة من كل عشرة مشاركين (69.8%) أن العمالة الوافدة تساهم في خفض فرص العمل المتاحة للمواطنين الليبيين، مما يشير إلى وجود إحساس بقوة المنافسة على الوظائف. ومع ذلك، يعترف أكثر من نصف المشاركين (60.8%) بدور هذه العمالة في تقديم خدمات ضرورية يصعب الاستغناء عنها، وهو اعتراف بالتبغية الاقتصادية في بعض القطاعات.

وفي تقييم درجة الاندماج المجتمعي، يرى أكثر من نصف المشاركين (52.7%) أن اندماج العمالة الوافدة في المجتمع الليبي هو اندماج "مرتفع"، بينما صنفه (42.4%) بأنه "متوسط". انعكس هذا التصور العام في التقييم النهائي للتأثير الكلي، حيث صنف الغالبية العظمى من المشاركين (74.3% مجتمعين) التأثير على النسيج الاجتماعي الليبي بشكل عام بين "سلبي جدًا" (29.4%) و "سلبي إلى حد ما" (44.9%)، مما يؤكد هيمنة النظرة السلبية تجاه هذه الظاهرة على الرغم من الاعتراف ببعض منافعها.

جدول (7) اتجاهات آراء المواطنين حول تأثير العمالة الوافدة على النسيج الاجتماعي في ليبيا

المحور الثاني: النسيج الاجتماعي	الإجابة	النكرار (%)
برأيك هل تؤثر العمالة الوافدة على القيم والعادات الاجتماعية في ليبيا؟	نعم بشكل واضح	(64.5) 158
	لا تأثير	(14.3) 35
	لا أعرف	(21.2) 52
هل ترى أن العمالة الوافدة تسببت في ارتفاع معدلات الجريمة أو المشاكل الأمنية؟	نعم	(80.0) 196
	لا أعرف	(9.4) 23
	لا	(10.6) 26
ما تقييمك لمدى اندماج العمالة الوافدة في المجتمع الليبي؟	مرتفع	(52.7) 129
	متوسط	(42.4) 104
	ضعيف	(4.9) 12
هل ترى أن العمالة الوافدة في خفض فرص العمل المتاحة للبيبين؟	نعم	(69.8) 171
	لا	74 (23.7)
برأيك هل تسهم العمالة الوافدة في تقديم خدمات ضرورية يصعب الاستغناء عنها؟	نعم	(60.8) 149
	لا	6 (36.7) 9
كيف تصف تأثير العمالة الوافدة على النسيج الاجتماعي الليبي بشكل عام؟	سلبي جداً	(29.4) 72
	سلبي إلى حد ما	(44.9) 110
	محايد	(22.9) 56
	إيجابي	(2.9) 7

تحليل الفروق بين الجنسين في الصحة العامة والنسيج الاجتماعي باستخدام اختبار مان-وتي

في إطار تحليل الفروق بين الجنسين، تم تطبيق اختبار مان-وتي لتقييم دلالة الفروق المعنوية في متغيري الصحة العامة والنسيج الاجتماعي. أظهرت نتائج جدول (8) أن قيمة (الدلالة الإحصائية) لكلا المتغيرين كانت أعلى من مستوى الدلالة (0.316 للصحة العامة)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الذكور والإإناث. يتجلى هذا التمايز أيضاً من خلال تقارب متوسطي الرتب للمجموعتين (126.76 للذكور مقابل 118.46 للإناث)، مما يشير إلى تشابه ملحوظ في التقييم الذاتي للصحة العامة بين الجنسين هذه النتيجة تؤكد أن متغير الجنس لا يمثل عاملاً مؤثراً في الاختلافات المحتملة في مستوى الصحة العامة ضمن هذا السياق.

جدول (8): نتائج اختبار مان وثي Mann-Whitney لمتغير الصحة العامة

الدالة الإحصائية	قيمة إحصاء الاختبار	مجموع الرتب	متوسط الرتب	عدد الأفراد	الجنس
0.316	6933.50	16985.50	126.76	134	ذكور
		13149.50	118.46	111	إناث

فيما يتعلق بالنسيج الاجتماعي أظهرت نتائج الجدول (9) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإإناث في الصحة العامة لأن قيمة الدلالة الإحصائية 0.608 أكبر من مستوى المعنوية 0.05. بناءً على المعطيات الإحصائية، لا يوجد أي دليل إحصائي على أن النسيج الاجتماعي يختلف باختلاف الجنس (ذكور/إناث) في عينة الدراسة هذه. أيضاً تشير النتائج بقوة إلى تماثل وتجانس استجابات أفراد العينة بغض النظر عن جنسهم تجاه هذا المتغير.

جدول (9): نتائج اختبار مان وثي Mann-Whitney لمتغير النسيج الاجتماعي

الدالة الإحصائية	قيمة إحصاء الاختبار	مجموع الرتب	متوسط الرتب	عدد الأفراد	الجنس
0.608	7162	16207	120.95	134	ذكور
		13928	125.48	111	إناث

تحليل الفروق العمرية في تقييم الآثار الاجتماعية والصحية للعملة الوافدة في ليبيا.

أظهر جدول (10) نتائج اختبار كروسكال - ويلز انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية في تقييم تأثير العملة الوافدة على الصحة العامة، مما يعني أن المشاركين من مختلف الأعمار لديهم نظرة متقاربة تجاه هذا البعد. في المقابل، ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم تأثير العملة الوافدة على النسيج الاجتماعي، حيث أظهرت الفئة العمرية (20 - 30) سنة أعلى مستوى إدراك للتأثير مقارنة ببقية الفئات، بينما كانت الفئة (41-50) سنة الأقل. هذا يشير إلى أن الفئات الأصغر سناً أكثر حساسية أو وعيًا بالتغييرات التي تمس النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبي.

جدول (10) : ملخص نتائج اختبار كروسكال - ويلز حسب أبعاد الدراسة والفئة العمرية

البعد	الفئات العمرية	متوسط الرتب	درجة الحرية	قيمة إحصاء الاختبار	الدلالة الإحصائية	ملاحظات
الصحة العامة	اقل من 20 سنة	99.25	3	2.190	0.534	لا توجد فروق معنوية بين الفئات العمرية
	30 – 20 سنة	124.63				
	40 – 31 سنة	127.34				
	50 – 41 سنة	113.53				
النسيج الاجتماعي	اقل من 20 سنة	122.25	3	14.522	0.002	الفئة 20 – 30 سنة لديها أعلى تقييم للتأثير
	30 – 20 سنة	139.41				
	40 – 31 سنة	124.27				
	50 – 41 سنة	93.41				

يبين الجدول (11) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات الأفراد حسب مستواهم التعليمي تجاه "النسيج الاجتماعي"، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.005)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة الشائع (0.05)، مما يشير إلى أن هذه الفروق حقيقة وليس وليدة الصدفة. وقد سُجل حاملو المستوى التعليمي الجامعي أعلى متوسط رتب (131.17)، مما يعكس اتجاهًا إيجابيًّا لديهم نحو هذا البعُد مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى. في المقابل، لوحظ أن أصحاب الدراسات العليا حصلوا على أدنى متوسط رتب (86.14)، مما قد يُعزى إلى عوامل مرتبطة بوعي أكبر بالتحديات الاجتماعية أو بتبنّي نظرية نقية أكثر تعقيدًا. أما بالنسبة لبعد "الصحة العامة"، فقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (0.275) بين المجموعات التعليمية المختلفة، حيث تجاوزت قيمة الدلالة الإحصائية المستوى المعياري للدلالة (0.05). وهذا يشير إلى أن الاتجاهات والمفاهيم المتعلقة بالصحة العامة متقاربة إلى حد كبير بين الأفراد، بغض النظر عن مستواهم التعليمي.

جدول (11): ملخص نتائج اختبار كروسكال - ويلز حسب أبعاد الدراسة والمستوى التعليمي

البعد	المستوى التعليمي	متوسط الرتب	درجة الحرية	قيمة إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	ملاحظات
الصحة العامة	اعدادي	223.50	3	3.882	.2750	لا توجد فروق معنوية بين مستويات التعليم
	ثانوي	129.44				
	جامعي	123.12				
	دراسات عليا	108.34				
النسيج الاجتماعي	اعدادي	98.50	3	12.694	.0050	توجد فروق ذات دلالة إحصائية
	ثانوي	99.63				
	جامعي	131.17				
	دراسات عليا	86.14				

بالرجوع الى بيانات الجدول أدناه (12) نجد أن قيمة الدلالة الإحصائية قريبة جداً من مستوى المعنوية 0.05، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية قوية بين المناطق فيما يخص الصحة العامة. بالإضافة الى متوسط الرتب المرتفع لمنطقة سبها يشير إلى تقييم أعلى للصحة العامة في هذه المنطقة، ولكنه لم يكن كافياً لإثبات فرق إحصائي واضح. فيما يتعلق بالنسيج الاجتماعي قيمة الدلالة الإحصائية (0.400) أكبر من 0.05، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق. رغم اختلاف متوسط الرتب بين المناطق، إلا أن هذه الاختلافات ليست معنوية إحصائياً، وبالتالي يمكن القول إن المنطقة الجغرافية لا تؤثر بشكل واضح على النسيج الاجتماعي

جدول (12): ملخص نتائج اختبار كروسكال - ويلز حسب أبعاد الدراسة المنطقة الجغرافية

البعد	المنطقة الجغرافية	متوسط الرتب	درجة الحرية	قيمة إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	ملاحظات
الصحة العامة	طرابلس	120.77	3	7.617	.0550	لا توجد فروق بين المناطق الجغرافية
	مصراته	130.95				
	سبها	191.17				
	مدينة اخرى	107.67				
النسيج الاجتماعي	طرابلس	123.16	3	2.945	.4000	عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق
	مصراته	136.15				
	سبها	82.08				
	مدينة اخرى	114.33				

اختبار العلاقة (الارتباط) بين الصحة العامة والنسيج الاجتماعي

تشير نتائج تحليل الارتباط في الجدول (13) إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين متغير الصحة العامة ومتغير النسيج الاجتماعي (معامل الارتباط يساوي 0.418)، مما يدل على أن ازدياد تأثير العمالة الوافدة على الصحة العامة يرتبط بزيادة تأثيرها على النسيج الاجتماعي في الاتجاه نفسه. وبعكس هذا الارتباط متوسط القوة أن التحديات الصحية المرتبطة بالعمالة الوافدة لا يمكن فصلها عن آثارها الاجتماعية، حيث إن القصور في الإجراءات الصحية أو ضعف المتابعة الطبية قد يؤدي إلى مشكلات اجتماعية مثل تراجع الاندماج أو ارتفاع المخاوف الأمنية داخل المجتمع المحلي. وتؤكد هذه النتيجة أهمية تبني مقاربة شمولية عند دراسة قضايا العمالة الوافدة، بحيث يتم التعامل مع البعد الصحي والاجتماعي بوصفهما عنصرين متراقبين يتطلبان تدخلاً منكاماً من الجهات الصحية والأمنية والاجتماعية لضمان الحد من الآثار السلبية المحتملة وتعزيز الاستقادة المثلثي من وجود العمالة الوافدة داخل المجتمع الليبي.

جدول (13): العلاقة بين النسيج الاجتماعي والصحة العامة: دراسة تحليلية للارتباط والدلالة الإحصائية

النسيج الاجتماعي	الصحة العامة		
		معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
** 8.410	1.00		
	p < 0.001		

تحليل الانحدار المتعدد للعوامل المؤثرة في النسيج الاجتماعي

بهدف اختبار أثر المتغيرات المستقلة (الصحة العامة، الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المنطقة) على المتغير التابع (النسيج الاجتماعي)، تم إجراء تحليل انحدار خطى متعدد. وقد أظهرت النتائج أن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية، قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.001، مما يشير إلى أن النموذج قادر على تفسير جزء ذي أهمية من التباين في متغير النسيج الاجتماعي. بلغ معامل التحديد (0.221)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة المشتملة في النموذج تفسر ما نسبته 22.1% من التباين في النسيج الاجتماعي وهذا طبيعي في الدراسات الاجتماعية حيث عوامل أخرى غير مقاسة قد تؤثر على النتيجة. لوحظ أن الفرق صغير بين قيمة معامل التحديد العادي (22.1%) والقيمة المعدلة (20.5%)، مما يشير إلى أن جميع المتغيرات المستقلة في النموذج تسهم بشكل مفيد ومعنوي في تفسير التباين. وهذا بدوره يدعم صلاحية النموذج الحالي ويقترح أن إضافة متغيرات جديدة قد لا تحسن الأداء بشكل كبير ويمكن استخدامه لمقارنة نماذج بدائلة. كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول (14): قياس دقة النموذج الإحصائي

معامل التحديد المعدلة	معامل التحديد	معامل الارتباط	النموذج
205.0	.2210	.4700	1

بالنسبة للجدول (15)، كان متغير الصحة العامة هو الأكثر مساهمة في النموذج وأظهرت علاقة طردية ذات دلالة إحصائية مع النسيج الاجتماعي (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.001). فكلما ارتفعت درجة الصحة العامة، زادت قوة النسيج الاجتماعي المتوقع. أظهر العمر علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع النسيج الاجتماعي (قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.001). مما يشير إلى أن كبار السن يميلون إلى الإبلاغ عن نسيج اجتماعي أقل قوة مقارنة بمن هم أصغر سنًا. بالنسبة للجنس قيمة الدلالة 0.666، المستوى التعليمي قيمة الدلالة 0.687، والمنطقة الجغرافية قيمة الدلالة 0.479 لم تظهر هذه المتغيرات أي تأثير ذي دلالة إحصائية على النسيج الاجتماعي في هذا النموذج، حيث تجاوزت قيم الدلالة المستوى (0.05).

الجدول (15): نتائج تحليل الانحدار المتعدد للعوامل المؤثرة في النسيج الاجتماعي

الدلالة الإحصائية	الخطأ المعياري	المعامل المعياري	إحصاءات الاختبار	المتغير
.002	0.344	-	3.113	(الثابت)
< 0.001	0.085	0.418	7.266	الصحة العامة
.6660	0.076	0.026	0.432	الجنس
< 0.001	0.048	-0.207	-3.572	العمر
.6870	0.080	0.024	0.403	المستوى التعليمي
.4790	0.062	-0.041	-0.708	المنطقة الجغرافية

بشكل عام أظهر النموذج أن الصحة العامة والعمر هما المتغيران الرئيسيان المؤثران على النسيج الاجتماعي. المتغيرات الأخرى (الجنس، المستوى التعليمي، والمنطقة) لا تظهر تأثيراً معنوياً. النتائج تشير إلى أن تحسين الصحة العامة يمكن أن يعزز النسيج الاجتماعي، بينما قد يقل تأثير العمر على التفاعل الاجتماعي مع التقدم في العمر. بشكل عام، النتائج تُظهر أن العوامل الديموغرافية والاجتماعية والصحية لها دور مؤثر في الظاهرة المدروسة، لكن هناك حاجة إلى مزيد من الاستقصاء لفهم العوامل الأخرى الأكثر تأثيراً.

ملخص نتائج الدراسة:

1. أظهرت النتائج أن للعاملة الوافدة تأثير على النسيج الاجتماعي بنسبة 64.5% فالعاملة الوافدة لها تأثير على القيم والعادات الاجتماعية الليبية.

2. أوضحت الدراسة أن المشاركين يربطون بين وجود العمالقة الوافدة وارتفاع معدلات الجريمة والمشاكل الأمنية بنسبة 80% وهذا يدل على زيادة انتشار الظواهر السلبية.

3. بيّنت النتائج أن 69.8% من المشاركون يرون أن العمالة الوافدة تساهم في خفض فرص العمل المتاحة للمواطنين الليبيين.
4. أظهرت الدراسة أن المشاركون يعترفون بدور هذه العمالة في تقديم خدمات ضرورية بنسبة 60.8% وهذا يدل على نقص الابادي العاملة الليبية في مهن معينة يصعب الاستغناء عنها.
5. بيّنت النتائج أن تأثير العمالة الوافدة على الصحة العامة بنسبة 78% من المشاركون يرون أن العمالة الوافدة تسهم في انتشار الأمراض المعدية أوضحت الدراسة أن 74.7% من المشاركون يعتقدون أن الإجراءات الصحية لفحص الوافدين عند الدخول إلى ليبيا غير كافية.
6. أظهرت النتائج أن 93% من المشاركون غير راضين عن أداء الجهات الصحية في متابعة صحة العمالة الوافدة.
7. بيّنت الدراسة أن 61.6% من المشاركون يعتقدون أن العمالة الوافدة لا تخضع للفحوصات الطبية الكافية قبل أو أثناء الإقامة.
8. أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين متغير الصحة العامة ومتغير النسبي الاجتماعي (معامل الارتباط = 0.418).

النوصيات:

1. تعزيز الرقابة الصحية وتطوير السياسات المتعلقة بالعمالة الوافدة لحماية الصحة العامة.
2. تبني مقاربة شمولية عند دراسة قضايا العمالة الوافدة، بحيث يتم التعامل مع البعد الصحي والاجتماعي بوصفهما عنصرين متراقبين.
3. رفع تكلفة المعيشة للعمالة الوافدة وتعتبر هذه وسيلة مؤثرة على العامل الاجنبي تأخذ شكل الضرائب وفرض رسوم إقامة لهم
4. ضرورة توفر المهارة والكفاءة والقدرة على اداء العمل لدى الابادي العاملة المحلية ويكون ذلك من خلال التدريب والتأهيل عن طريق إنشاء المراكز المهنية والمعاهد الفنية والتقنية ومراكز التنمية

المراجع:

1. محمود عمر محمد، (2023). الهجرة الدولية الوافدة في ليبيا: دراسة ميدانية. مجلة أبحاث كلية الآداب - جامعة صبراته، العدد 6.
2. سعاد فرج شبيك، (2022). الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي. مجلة كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي، العدد 4.
3. دليلة مصباح حامد، (2021). الآثار الاجتماعية والثقافية للعمالة الوافدة في المجتمع الليبي: دراسة ميدانية بمدينة سرت. جامعة سرت - كلية الآداب.
4. عبد الرزاق عبد الله عوض، (2020). الهجرة الوافدة وعلاقتها بتغيير القيم الاجتماعية: دراسة ميدانية على مدينة الكفرة. جامعة التحدي - قسم علم الاجتماع.
5. محمد عبد المحسن عبد الله، عبد المنعم محمد الغويل، (2019). ظاهرة استخدام عاملات المنازل في الأسرة الليبية: دراسة ميدانية على عينة من ربات الأسر بمدينة زليتن. مجلة الآداب والفنون، الجامعة الأسمورية الإسلامية، العدد 8.
6. العالم العربي / شمال افريقيا موقع الانترنت <https://aawsat.com>
7. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ط 5، 2009.

8. فايزه بركان، آليات التصدي للهجرة غير شرعية، دار الفكر والقانون، الجزائر ،2016
9. أسعد عبد الحسين خنجر، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على النظم السياسية في أوروبا، العربي للنشر والتوزيع ،2021.
10. منظمة الصحة العالمية <https://www.who.int/ar/about/governance/constitution>
11. حوراء رشيد مهدي، ظاهرة العمالة الوافدة في العراق: الأسباب والنتائج، المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 8 ،2025.
12. عبد الفتاح عبد الرحيم، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية، مجلد 20، العدد 2 ،2020.
13. مارتا إل وأين، بنجامين إل بولكر ، ترجمة محمد فتحي خضر، الامراض المعدية أبو ظبي، دائرة الثقافة والسياحة ،2020.
14. عبد الفتاح عبد الرحيم المسماري، عوامل تعزيز النسيج الاجتماعي
15. محمد عففي، الهجرة الغير شرعية باعتبارها جريمة منظمة ودور الشرطة في مكافحتها، بحث مقدم لدبلوم الامن العام، كلية مبارك للأمن، مصر ،2008.
16. محمد سالم الأسطل، اتجاهات الشباب الجامعي الفلسطيني نحو دور الواقع الالكتروني في ترتيب أولوياتهم اتجاه قضايا الهجرة الغير شرعية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2017.

المراجع الأجنبية:

- 1-Martin, S. (2018). "The Impact of Foreign Labor on Libya's Economy: An Analysis of Trends and Implications." *International Migration*, 56(3), 44.
- 2-Babatunde, Y., & Adeyemi, A. (2019). "Migration and Socioeconomic Development – A Case Study of Libyan Labor Migration " *International Journal of Population Research* 2019, Article ID 2836142.